معاناة ٣٥ مليون شخص في العالم من اضطرابات بسبب تعاطي المخدرات

كشفت بحوث أن العواقب الصحية الوخيمة الناجمة عن تعاطي المخدرات قد باتت أكثر حدة وشيوعاً مما كان يُعتقد سابقا. فبحسب النسخة الأحدث لتقرير المخدرات العالمي الصادر في حزيران عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُقدّر أن حوالي ٣٥ مليون شخص حول العالم يعانون من اضطرابات متصلة بتعاطي المخدرات ويحتاجون إلى خدمات العلاج.

وتأتي التقديرات الأعلى لعام ٢٠١٧ كنتيجة لتحسين المعرفة بمدى تعاطي المخدرات، والتي أفادت بها دراسات استقصائية أُجريت في الهند ونيجيريا، وكلاهما من بين بلدان العالم العشرة الأكثر سكانا.

كما ويقدر التقرير عدد متعاطي المواد الأفيونية بـ ٥٣ مليونا، أي بزيادة قدرها ٥٦ في المائة عن التقديرات السابقة ، وأن المواد الأفيونية مسؤولة عن ثلثي الأشخاص الذين لقوا حتفهم نتيجة تعاطي المخدرات في عام ٢٠١٧ والبالغ عددهم ٥٨٥٠٠٠. وعلى الصعيد العالمي تعاطى ١١ مليون شخص المخدرات بالحقن في عام ٢٠١٧، منهم ١,٤ مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية و٥,٦ مليون مصاب بالتهاب الكبد سي.

وقال يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إن «نتائج التقرير العالمي للمخدرات لهذا العام تملأ وتزيد من تعقيد الصورة العالمية للتحديات المتصلة بالمخدرات، ما يؤكد الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل النهوض باستجابات متوازنة ومتكاملة من جهة الصحة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالعرض والطلب».

الوضع العالمي للمخدرات يزداد حدة وتعقيدا

في عام ٢٠١٧، سبق لما يقدر بـ ٢٧١ مليون شخص، أو ٥,٥ في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاماً أن تعاطوا المخدرات في العام السابق. وفي حين يماثل هذا تقديرات عام ٢٠١٦، فإن نظرة على المدى الطويل تكشف أن عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات الآن أعلى بنسبة ٣٠ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن تلك الزيادة كان مردها جزئيا إلى النمو بنسبة ١٠ في المائة في عدد سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عامًا، فإن البيانات تظهر الآن مستوى أعلى من انتشار تعاطي المواد الأفيونية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وتعاطي القنب في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وآسيا مقارنة بعام ٢٠٠٩.

وفي ٢٠١٧ ، بلغ التصنيع العالمي غير المشروع للكوكايين أعلى مستوى له على الإطلاق، مسجلا ١٩٧٦ طنا، بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عن العام السابق. في نفس الوقت، زادت الكمية العالمية المضبوطة للكوكايين عام ٢٠١٧ بنسبة ١٣ في المائة لتصل إلى ١٢٧٥ طنا، وهي أكبر كمية تم الإبلاغ عنها على الإطلاق.

وصلت أزمة الجرعات المفرطة من الأفيونيات الاصطناعية في أمريكا الشمالية إلى مستويات عالية جديدة في عام ٢٠١٧، مع تسجيل أكثر من ٤٧٠٠٠ حالة وفاة مرتبطة بتعاطي جرعات مفرطة من المواد الأفيونية في الولايات المتحدة، بزيادة قدرها ١٣ في المائة عن العام السابق، و٤٠٠٠ حالة وفاة متصلة بالمواد الأفيونية في كندا، بزيادة ٣٣ في المائة عن عام ٢٠١٦.

وفي حين بقى الفنتانيل ونظائره المشكلة الرئيسية في أزمة المواد الأفيونية الاصطناعية في أمريكا الشمالية، فإن مناطق غرب ووسط وشمال إفريقيا تشهد أزمة أفيونية اصطناعية أخرى؛ الترامادول. حيث قفزت مضبوطات الترامادول العالمية من أقل من ١٠ كجم في عام ٢٠١٠ إلى ما يقرب من ٩ أطنان في عام ٢٠١٣ ووصلت لرقم قياسي بلغ ١٢٥ طنا في عام ٢٠١٧.

ولا يزال القنب أكثر المخدرات المستخدمة على نطاق واسع في العالم، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين تعاطوا القنب بنحو ١٨٨ مليون شخص في عام ٢٠١٦.

ويُظهر التقرير مجالًا حقق فيه المجتمع الدولي درجة من النجاح وهو معالجة المواد ذات التأثير النفساني الجديد (NPS)، كما يتضح من انخفاض عدد المؤثرات النفسانية الجديدة التي تم تحديدها وإبلاغ مكتب الامم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بها لأول مرة. ولم يتم الإقبال عليها في السوق إلى المدى الذي كان يُخشى قبل بضع سنوات. وتفاعل المجتمع الدولي مع الأمر في التوقيت المناسب لتقييم الأضرار الناجمة عن المؤثرات النفسانية الجديدة وجدولة تلك التي تستدعي السيطرة الدولية.

لا تزال الوقاية والعلاج دون المستوى المأمول

لا تزال الوقاية والعلاج دون المستوى المطلوب في العديد من أنحاء العالم، إذ يتلقى العلاج سنويا واحد فقط من كل سبعة أشخاص ممن يعانون اضطرابات تتصل بتعاطي المخدرات.

ويتجلى هذا بشكل خاص في السجون. يُقدم تقرير هذا العام تحليلًا متعمقًا لتعاطي المخدرات وعواقبه الصحية الوخيمة في السجون، مما يوحي بأن انتشار أمراض مُعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي والسل النشط، والمخاطر ذات الصلة، أعلى بين نزلاء السجون منها بين عموم السكان، خصوصاً بين أولئك الذين يتعاطون المخدرات بالحقن في السجن.

وأفادت ٥٦ دولة بتوفير العلاج البديل للمواد الأفيونية في سجن واحد على الأقل في عام ٢٠١٧، بينما أبلغت ٤٦ دولة عن عدم توفر مثل هذا الخيار العلاجي في السجون. أما برامج توفير المحاقن والإبر فأقل بكثير في السجون: فبينما أفادت ١١ دولة بتوافرها في سجن واحد على الأقل، تأكد غياب مثل هذه البرامج في ٨٣ دولة.

نقابة المستشفيات: لزيادة الموازنات المخصصة للإستشفاء

في ٢ آيار، عقد مجلس نقابة المستشفيات في لبنان اجتماعا غير عادياً برئاسة النقيب المهندس سليمان هارون قوّم خلاله الحاضرون اوضاع القطاع الاستشفائي في ظل الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. كما توقف المجلس امام التصريح الذي ادلى به معالي وزير الصحة العامة مثنياً على موقفه بوجوب عدم التقشف في موازنة وزارة الصحة.

وفي نهاية الاجتماع تم التأكيد على ما يلي:

١. ان اي مريض لم يمت على باب مستشفى وان ترداد هذا القول يسيء الى سمعة المستشفيات في لبنان والخارج ويخلق جواً من الحذر بين المرضى والمستشفيات ويؤدي احياناً كثيرة الى تعديات على اقسام الطوارئ. كما تؤكد النقابة حرصها على ان تقوم المستشفيات بواجباتها كاملة تجاه المرضى تحت طائلة اتخاذ الاجراءات المسلكية بحقها في حال ثبت اي تقصير.

٢. ان الاتهامات الظالمة بحق المستشفيات تسيء الى القطاع الصحي بمجمله كما تسيء الى وزارة الصحة نفسها والى دورها الهام الذي لعبته طوال سنين عديدة بالتعاون مع القطاع الخاص في تحسين مستوى خدمات القطاع الاستشفائي في لبنان والذي وصل الى اعلى المراتب بشهادة مؤسسات تصنيف عالمية ولا بد من الاشارة الى ان الاتصال قائم بين وزارة الصحة وكافة المستشفيات على مدى ٢٤ ساعة بغية معالجة اية اشكاليات يمكن ان تحصل وقد اثمر هذا التعاون في تأمين دخول جميع المرضى الى المستشفيات في جميع المناطق.

٣. ان النقابة تشكر معالي وزير الصحة على مطالبته بزيادة الموازنات المخصصة للاستشفاء بحيث تغطي الاحتياجات الفعلية للمواطنين، وبما يسمح بتحديد سقوف مالية لجميع المستشفيات في كافة المناطق تكفي حتى نهاية الشهر سيما وان التجاوزات في السقوف المالية مصيرها عقود مصالحة لا يعرف متى تسدد ولا كم يحسم منها من مبالغ.

٤. ان النقابة تهيب بمعالي وزير الصحة العمل على تسديد مستحقات المستشفيات الخاصة العائدة للعام ٢٠١٨ والتي لم يسدد منها اي مبلغ لغاية الان، وبالرغم من ذلك، فان المستشفيات ما زالت تقوم بقصارى جهدها وتستقبل جميع المرضى الذين هم على نفقة الوزارة، الا ان معالجة هذا الموضوع صار اولوية ملحة اذ لم يعد بالامكان الاستمرار به مدة اطول.

٥. ان النقابة تشكر العدد الاكبر من مستوردي الادوية الذين يتعاونون مع المستشفيات التي تتأخر في تسديد مستحقاتهم وتحذر البعض الآخر من عدم تسليم الادوية لاسباب مالية وتحملهم مسؤولية اي اذى يمكن ان يلحق باي مريض من جراء هذا التدبير، لا سيما المرضى الذين يتلقون علاجات للامراض السرطانية وتتمنى على وزير الصحة التدخل في الامر.

نقابة المستشفيات في لبنان تؤكد على دعمها لصندوق الضمان الاجتماعي

اكدت نقابة المستشفيات في لبنان على دعمها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي داعية الى حوار عقلاني بين الافرقاء كافة ينهي هذه الحالة. وقد جاء في بيان صادر عن النقابة في ٦ آيار :

في الوقت الذي يُضرب فيه موظفو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن العمل لاسباب شرحوها بانفسهم، يهم نقابة المستشفيات التأكيد على الدور الكبير الذي تقوم به هذه المؤسسة في تأمين الحماية الطبية لحوالي ثلث الشعب اللبناني وان توقفها عن العمل يؤدي الى ارباك كبير في العمل بين المضمونين والمستشفيات.

ان نقابة المستشفيات وبالرغم من بعض الصعوبات الادارية القائمة بينها وبين صندوق الضمان، تؤكد حرصها على دعمه بكل الوسائل المتاحة وتثني على عمل مستخدميه بالرغم من النقص الكبير في ملاكه، وتدعو جميع المعنيين بهذا الموضوع للعمل على إنهاء هذا الاضراب بما يحفظ حقوق الجميع، وذلك خدمة في الدرجة الاولى للمستفيدين من تقديماته وهم جميعاً من ذوي الدخل المحدود.

ان نقابة المستشفيات تعتبر انها في مركب واحد مع الضمان الاجتماعي ومستخدميه ومع المضمونين، وان اي مشاكل في القطاع الصحي في هذا الوضع الدقيق الذي تمر به البلاد ستكون اضراره مضاعفة على الناس، وهي تدعو الى حوار عقلاني بين كافة الفرقاء ينهي هذه الحالة خشية ان يغرق المركب بكل من فيه.